

القطاع الصحي في وضعية صعبة  
استهلاك الدواء يمثل 37 في المائة من مصاريف الصحة  
إلهام أبو العز  
الصحراء المغربية  
23.09.2006



اتبع المغرب التوجهات العالمية بخصوص إنتاج الأدوية المستنسخة بفضل مبادرة عدد من المختبرات الدوائية الوطنية.

وإذا كان الاستهلاك لهذا النوع من الأدوية في القطاع الخاص ضعيف في غياب أي إجراء لتشجيعه، فإن القطاع العام استفاد منه كثيرا، مما مكنه من مضاعفة حجم الأدوية المقنتاة بواسطة الميزانية العامة لوزارة الصحة.

وقد قدرت الدراسات المنجزة في الموضوع بما يفوق 200 مليون درهم قيمة ما وفرته الميزانية بفضل اللجوء إلى اقتناء الأدوية المستنسخة.

ويتوزع الاستهلاك الوطني من الأدوية بين 90 في المائة للقطاع الخاص و10 في المائة للقطاع العام ويحتل استهلاك الأدوية جزءا كبيرا من مصاريف الصحة حيث يمثل 37 في المائة منها كما هو الشأن بالنسبة إلى معظم الدول السائرة في طريق النمو من جهة أخرى، جزء كبير من مصاريف شراء الأدوية يجري عبر الأسر 88,6 في المائة وجزء صغير عن طريق أنظمة التغطية الصحية 11,4 في المائة.

وقد عرفت مصاريف الصحة تطورا معتدلا إلى غاية سنة 1997 وهي منذ ذلك الوقت مستقرة.

ويقدر معدل نمو تلك المصاريف خلال العشر سنوات الأخيرة ما بين 2 و3 في المائة سنويا وهو ما يجعله بذلك أقل مرتين على ما هو عليه الحال في الدول المماثلة.

وهناك تمييز في ولوج المواطنين إلى الدواء حسب المحيط الاجتماعي وحسب مستوى المداخيل.

فحسب آخر "حسابات وطنية للصحة"، فإن المشتريات من الأدوية سنة 1997 - 1998 كانت تصل إلى 209 درهم للشخص فيما كانت تبلغ 168 درهما للشخص سنة 1990-1991، وسكان الحواضر يدفعون 2,5 مرات أكثر في شراء الأدوية من سكان البوادي في الموضوع نفسه، هناك اختلالات مهمة في مصاريف الدواء بين المواطنين فخلال سنوات 1997-1998، صرف 20 في المائة من المواطنين الأكثر غنى 541 درهم للشخص الواحد في شراء الأدوية، مما يعادل 13.6 مرة ما دفعه 20 في المائة من المواطنين الأكثر فقرا .

وقد كان الفارق بين المجموعتين 5,7 مرة فقط سنوات 1990 - 1991، مما يشير إلى أن الهوة بينهما قد اتسعت.

الدواء المستنسخ: لما يبتكر مختبر دواء جديدا، يحصل بموجبه على شهادة تفسح له المجال لاستغلال هذا الدواء على المستوى التجاري بصفة أحادية لمدة قد تصل إلى 25 سنة حسب تشريعات الدول. عند انقضاء هذه الفترة، يصبح الابتكار عموميا وفي متناول الجميع مما يؤهله للنسخ، ويحمل الدواء

المستنسخ هذه الصفة إذا كان ثمنه أقل بـ 30 في المائة على الأقل عن الدواء الأصلي.

وتخضع الأدوية المستنسخة لنفس المعايير على مستوى التسجيل والإذن كالأدوية الأصل مما يؤكد أنها تتوفر على نفس المواصفات على مستوى الجودة والنجاعة  
مسلسل صناعة الدواء تقوم شعبة البحث التابعة للمختبر الصيدلي بابتكار الدواء وطريقة إنتاجه، عقب ذلك، يخضع الدواء للتسجيل لدى وزارة الصحة حسب معايير مضبوطة قانوناً للحصول على رخصة لدخول السوق.

لما يحصل الدواء على هذه الرخصة، يوضع ضمن المخطط المديرى للإنتاج للمختبر الذي يسيطر برنامج التصنيع السنوي لكل وحدات الإنتاج على ضوء هذا المخطط، يتم اقتناء المواد الأولية الداخلة في إنتاج الدواء وكذا مواد التغليف الخاصة به.

عند وصول المواد إلى المختبر، سواء كانت أولية أو للتغليف، تخضع تلقائياً للمراقبة في المختبر للتأكد من تكوينها ومن جودتها، في نفس الوقت تتشكل الوثائق التي تسجل كل ما يتعلق بالدواء.

وعندما يعطي المختبر الإذن للاستعمال، توجه المواد إلى وحدة الإنتاج.

في وحدة الإنتاج، تمر المواد من مراحل التخليط والتوزيع حسب الأشكال والتغليف، وعلى صعيد كل مرحلة تخضع المادة للمراقبة عند الانتهاء من مسلسل الإنتاج، تكون هناك مراقبة أخيرة قبل الترخيص للدواء كما يخضع الدواء المنتج لمراقبة استقراره من قبل المختبر طيلة المدة التي تستغرقها حياته أي إلى حدود تاريخ الانتهاء من صلاحيته.